أكـد رفع دعـوة جنـائيـة ضـد شـركـة (ارامـن) الاردنيـة

رئيس مفوضية الانتخابات لـ(المدى): هناك تواطؤ بين الشركة واحد البنوك حول مليون دولار

بغـداد/نـصيـر العـوام

كشف رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فرج الحيدري عن رفع المفوضية دعوى جنائية ضد صاحب شركة ارامن الاردنية.وقال الحيدري في لقاء موسع مع (المدى) أن المفوضية شكلت لجنة قانونية لرفع دعوى ومتابعتها في المحاكم الاردنية الجنائية ضد صاحب الشركة كونه لم ينفذ العقود المبرمة بين شركته والمفوضية السابقة. واضاف:"أن صـاحـب الـشـركـة كـان يقـدم عـروضـاً بـأسـمـاء شـركـات اخـرى.

مشيرا الى:"أن المفوضية استطاعت استعادة مبلغ مليون دولار من صاحب الشركة بعد قرار محكمة التمييز الاردنية حيث كان المبلغ "كرهن او ككفالة " لتنفيذ العقود.
موكدا:"وجود نوع من التواطؤ بين محامي الشركة وبنك عودة حول المليون دولار.
واوضح الحيدري:"أن المبلغ استرد بعد تدخل رئيس بنك منطقة الشرق الاوسط.
الى ذلك شكا الحيدري من الخلل المالي والاداري في المفوضية السابقة.وقال:" أن هيئة النزاهة هي من ستتولى عملية التحقيق في هذة الملفات ونحن سنتولى مسؤولية التحقيق في الخلل الاداري وتم تشكيل لجان لاجراء تحقيقات في الخروقات الادارية وسترفع التوصيات الى القضاء ولهيئة النزاهة حسب مايردنا من اتهامات.
وعن سؤال عن معنى ان تكون المفوضية مستقلة واغلب اعضائها ينتمون الى احزاب سياسية قال الحيدري:
- المفوضية الجديدة جاءت بأرادة عراقية من خلال مجلس النواب العراقي بعد أن فتح باب الترشيح ورشح اكثر من ١٢٠٠ مرشح، البرلمان شكل لجنة بمساعدة الامم المتحدة لاختيار المرشحين ومن ثم خضع المرشحون لعملية "الغربلة" حتى وقع الاختيار على تسعة اشخاص من الذين اختاروا رئيسا للمفوضية ومدير الدائرة الانتخابية. واؤكد لك ان جميع اعضاء المفوضية مستقلون ولكن هناك رأي سياسي، وسنثبت ذلك من خلال العمل.
وعن آلية عمل المفوضية قال الحيدري:
- أعضاء المفوضية الجدد يتمتعون بصلاحية الغاء عقود الموظفين او استمرارهم بالعمل وعلى اثر هذه الصلاحيات شكلنا لجنة لتقييم الموظفين وهي تعمل الان وبشكل يومي وخيرنا الموظفين بالبقاء او الانتقال الى دوائر اخرى حكومية لكي لا نطبق عملية الاقصاء بحق الموظفين، وقمنا باعادة هيكلية المفوضية ونحن الان نضع الموظف المناسب في المكان المناسب حسب اختصاصه وشهادته وقمنا بعملية ملء الشواغر، كما اعددنا نظاماً داخلياً للمفوضية.
وحول التعديلات التي اجريت على قانون المفوضية قال فرج الحيدري:
- مجلس المفوضية الجديد اجرى تعديلات على القانون ورفعها الى مجلس النواب وهذه التعديلات تشمل تحويل موظفي المفوضية من نظام العقود الى التعيين وطلبنا من البرلمان تعديل الدرجة الوظيفية لاعضاء مجلس المفوضين الجدد بدرجة وزير بدلامن وكيل وزارة اسوة باعضاء مجلس المفوضية السابقين،وجاء هذا الطلب كي لايشكل علينا ضغطاً من جهات اوشخصيات اعلى منا.وذلك لضمان استقلالية المفوضية،وللأسف مجلس النواب لايأخذ بنظر الاعتبار الجانب الانساني والمصالحة العامة.
هناك فقرة في قانون المفوضية تعطي الاحقية للبرلمان بحل مجلس المفوضية فردا او مجموعة اذا خالف القانون،وهذا أمر غير صحيح فمن الممكن ان يعاقب قانونيا من يخالف القانون، وأصررنا على تعديل هذه الفقرة لتأكيد استقلالية المفوضية،فاذا جاءت نتائج الانتخابات لاتنسجم مع تطلعات كتل برلمانية كبيرة ستقوم هذه الكتل بالغاء مجلس المفوضية وهذا يعني ان المفوضية غير مستقلة.
وعن اشكالية المفوضية مع مجلس النواب قال الحيدري:
لدينا تعديلات نسعى لأقرارها داخل البرلمان اكثر مما هي مشكلات وهذه التعديلات تساعدنا في العمل.
وعن استعداد المفوضية للأشراف على الانتخابات قال رئيس المفوضية العليا للانتخابات:
أؤكد استعدادنا لاية انتخابات او استفتاء، وأنا استغرب التصريحات تصدر عن بعض الاطراف لانها تلقي اللوم على المفوضية في عدم امكانيتها اجراء انتخابات بل أؤكد نحن مستعدون لهذا.
ورداً على سؤال حول تحديث سجل الناخبين قال رئيس المفوضية:
- قطعنا شوطا كبيراً في تحديث السجل ومازلنا نعمل وأعتمدنا في التحديث على قاعدة بيانات وزارة التجارة وأجرينا عليها التعديلات اللازمة، ونعمل الان على معالجة قضية المهجرين بطريقة معينة، ولاسيما أن تصويت المهجرين في اية انتخابات يحتاج الى قرار برلماني لمعرفة أين يمكن ان يصوت المهجر؟ في المنطقة التي هجر منها او في منطقة سكناه الحالي.كما أقمنا دورات تدريبية بالتعاون مع الامم المتحدة للملاكات في كيفية التعاقد وشراء المواد الانتخابية ففي الفترة السابقة كانت الامم المتحدة هي من تقوم بعملية شراء المواد الانتخابية اما الان فالمفوضية ستقوم بذلك اسوة بوزارات الدولة الاخرى.
وعن دور الامم المتحدة قال الحيدري:
- خلال الانتخابات الثلاثة الماضية التي أجريت كان هناك عشرات من خبراء الامم المتحدة في كل قسم من أقسام المفوضية أما الان يوجد هناك ستة الى سبعة مستشارين فقط والكادر بأكمله عراقي والقرار اصبح عراقي.
وحول الآليات الجديدة لاجراء الانتخابات قال رئيس المفوضية:
- بصراحة المستلزمات التي تحتاجها المفوضية لتطوير عملية التصويت في الانتخابات قليلة والاجراءات الروتينية تعيقنا فضلا عن عدم وجود سجل انتخابي الكتروني أوبطاقة انتخابية الكترونية، لكن نحن بصددطبع استمارة انتخابية جديدة تكون بشكل واضح ومختصر يتمكن الناخب من خلالها أن يفهم كيفية التصويت، لدينا كادرعراقي يتدرب الان على كيفية العمل بهذه الاستمارة الانتخابية المختصرة.كما ولدينا دورة تدريبية في عمان ستبدأ خلال الايام القليلة المقبلة حول كيفية العمل بالقائمة المفتوحة.
وعن دور المفوضية في الخطة الامنية في حالة اجراء الانتخابات قال الحيدري:
- تم تشكيل لجنة لهذا الغرض من وزارتي الداخلية والدفاع والقوات المتعددة الجنسية والمفوضية ووضعنا خطة أمنية لاي استفتاء او انتخابات تجري في البلاد.
❖وحول تسمية مدراء مكاتب للمفوضية في المحافظات قال الحيدري:
- وصلتنا أسماء المرشحين لمدراء مكاتب المفوضية في المحافظات من البرلمان خمسة مرشحين لكل محافظة،وقمنا بعملية إختبار للمرشحين بطريقة سرية دون معرفة اسمائهم، وتمت عملية الاختبار بطريقتين من خلال لجنة تضم مجلس المفوضية وخبراء من الامم المتحدة وبالفعل تمت عملية اختيار شخص لكل محافظة من بين خمسة اسماء مرشحة من كل محافظة.
ورداً على سؤال (المدى) ان كان هناك أي تدخل سياسي في الاختيار قال رئيس المفوضية:
- لم يتدخل أي طرف سياسي او حزب لكن وصلتنا أعتراضات واحتجاجات من جميع الكتل في مجلس النواب بأن هؤلاء الذين تم اختيارهم متحزبون، واتضح انهم غير متحزبين ولذلك بدأت الاحتجاجات عليهم.
وقد قدمنا تعديلات للبرلمان منها تحويل الموظفين على نظام التعيين بدلا من العقود وان لم تتم التعديلات فنحن متمسكون بالمرشحين الذين تم اختيارهم كونهم يعملون بعقود لمدة شهرين.
وحول فرضية وجود فساد اداري كبير في المفوضية قال الحيدري:
- دعني اقول هناك خلل مالي واداري محسوب على أعضاء مجلس المفوضين السابق وقد قدمنا الميزانية المالية للعام المقبل ووجدنا تاكيدات على ان يتم الانتهاء من تدقيق حسابات السنة المالية الماضية وتكون مكتملة بشكل نهائي،فمازالت الميزانية للسنوات الثلاث الماضية غير واضحة لديوان الرقابة المالية، بالاضافة الى ان هيئة النزاهة أرسلت الاف الكتب وبشكل يومي حيث نستقبل يوميا ثلاثة الى اربعة كتب من النزاهة حول الفساد الاداري والمالي وعلى اثرها قررنا تخصيص مقر لهيئة النزاهة لتدقيق الملفات المالية وتم تشكيل لجنة مشتركة من النزاهة واللجنة القانونية في مفوضية الانتخابات لتدقيق الملفات المالية هناك خلل مالي كبير وهيئة النزاهة هي من ستتولى عملية التحقيق في هذه الملفات ونحن سنتولى مسؤولية التحقيق في الخلل الاداري وتم تشكيل لجان لاجراء تحقيقات في الخروقات الادارية وسترفع التوصيات الى القضاء ولهيئة النزاهة حسب مايردنا من اتهامات.
❖ وعن المبالغ التي تم استعادتها قال الحيدري؟
- استعدادنا مبلغاً قدره مليون دولار من شركة ارامن الاردنية التي لم تنجز العقود المبرمة بينها وبين المفوضية وهذا المبلغ كان "كرهن او ككفالة" وحاول صاحب الشركة الحصول على المبلغ من المحاكم الاردنية،لكن المفوضية السابقة رفعت دعوى ضده ونحن تابعنا الدعوى بشكل جدي،واؤكد كان هناك تواطؤ بين محامي صاحب الشركة والبنك المودع فيه المبلغ.
- وهو بنك عودة لذلك اتصلت بوزير الخارجية هوشيار زيباري وابلغته بالموضوع وأضطررت للسفر الى الاردن والتقيت بالسفير والقنصل العراقي هناك وعقدنا اجتماعا مع رئيس بنك منطقة الشرق الاوسط وطلبنا منه استرداد المبلغ بعد قرار محكمة التمييز الاردنية،وأكدت لرئيس بنك منطقة الشرط الاوسط اذا لم يرد المبلغ سنقوم بعملية احتساب الفوائد اليومية على المبلغ وقد نضطر الى اتخاذ اجراءات قانونية بالتعاون مع المحاكم الاردنية وفي اليوم الثاني تمت استعادة المبلغ وحول الى السفارة العراقية في الاردن كي لايبقى المبلغ رهينة المساومات مع المدعى عليه،والان المبلغ برصيد وزارة المالية العراقية.
- ونحن بصدد اقامة دعوى جنائية في المحاكم الاردنية ضد صاحب الشركة كونه لم ينفذ العقود المبرمة مع المفوضية وكان يقدم عروضاً بأسماء شركات اخرى، وتم تشكيل لجنة قانونية لرفع الدعوى ومتابعتها.

واشنطن: اتهامات "جنائية" بانتظار عناصر "بلاك ووتر" في العراق

واشنطن/ وكالات

عقدت هيئة المحلفين الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية جلسة ثانية امس الاول، للاستماع إلى إفادات الشهود بقضية إطلاق عدد من الحراس العاملين بشركة "بلاك ووتر" للخدمات الأمنية، النار على مجموعة من العراقيين بساحة "النسور" بالعاصمة العراقية بغداد، في ١٦ أيلول الماضي، مما أسفر عن مقتل ١٧ مدنياً، إضافة إلى جرح آخرين.
وقد شوهد رجلان، يعتقد أنهما من الشهود، يدخلان ويخرجان من مقر هيئة المحلفين، الواقع ضمن مجمع المحكمة الاتحادية، في العاصمة الأمريكية واشنطن الخميس، إلا أنهما رفضا الكشف عن هويتهما أو الإدلاء بأية تعليقات بشأن القضية.
كما شوهد اثنان من أعضاء فريق الإدعاء بوزارة العدل، وهما من الفريق الذي يتولى التحقيق بنفس القضية، إلا أنهما رفضا أيضاً الإدلاء بتعليق على تساؤلات بشأن مسار التحقيقات مع موظفي "بلاك ووتر"، والذين يشتبه في أن بعضهما كانوا يتعاطون مواد مخدرة وعقاقير منشطة محظورة.
وتجري وزارة العدل الأمريكية تحقيقاً في ملابسات الحادث، وإمكانية توجيه تهم جنائية إلى عناصر بلاك ووتر، على الرغم من تقديم وزارة الخارجية وعداً بـ"حصانة محدودة" للعناصر المتورطين في الحادث، منذ أن هددت الحكومة العراقية بأنها ستتخذ إجراءات قانونية ضد الشركة، ومنها سحب الحصانة.
وكانت دعوى قضائية جديدة، أقامها ذوو المدنيين العراقيين قتلوا أو جرحوا على يد عناصر "بلاك ووتر"، تضمنت اتهامات للشركة بـ"تعزيز شريعة الغاب"، ضمن عناصرها، كما تضمنت "مزاعم" بأن ربع المتعهدين في صفوف الشركة الأمريكية يتناولون "الستيرويد" ومواد "محظورة" أخرى.
وأشارت الدعوى إلى أن لجوء عناصر شركة التعهدات الأمنية الخاصة للقوة المفرطة، مكنها من ترويج نفسها وإبرام مزيد من التعاقدات، خاصة وأن أياً من المتعاملين معها لم يلق حتفه خلال الحرب المستمرة بالعراق منذ ما يزيد على أربع سنوات.
وذكرت الدعوى أن العناصر المتورطة في حادث "ساحة النسور"، انتهكت أوامر المشرفين عليها في بغداد، عندما غادروا منطقة آمنة بعد أن أوصلوا مسؤولاً في وزارة الخارجية الأمريكية كان تحت حمايتهم، كما أشارت إلى أن المسلحين فتحوا نيران سلاحهم بدون وجود "محرض"،وواصلوا إطلاق النار حتى بعد مطالبتهم من زميل معهم بالتوقف عن ذلك.
كذلك اتهمت الدعوى الشركة الأمنية، التي تتخذ من نورث كارولينا مقراً لها، باستخدام عسكريين سابقين من شيلي حرموا من العمل في بلادهم، بعد اعترافهم بالقيام بانتهاكات ضد حقوق الإنسان، وبالتالي توظيف مرتزقة- وهو وصف ترفضه بشدة "بلاك ووتر"- من دول عديدة.
وكانت الحكومة العراقية اعتبرت حادث ساحة النسور "جريمة متعمدة"، فيما نفت الشركة قيام عناصرها بأي سوء، مجادلة أن المتعهدين الأمنيين استعانوا بالقوة المطلوبة لحماية موكب للخارجية الأمريكية إثر تعرضها لهجوم من مسلحين.
وأبرمت الحكومة الأمريكية عقداً مع الشركة كلفها مليار دولار أمريكي، من أجل تأمين الحماية لدبلوماسييها في العراق ٢٠٠٣، وفق ما أقرت به لجنة في مجلس النواب الأمريكي معنية بالتحقيق حول حادث "ساحة النسور"، التي دفعت بالسلطات العراقية إلى التهديد برفع الحصانة عن الشركات الأمنية الأجنبية، ومنعها من العمل بالعراق.

مصدر بريطاني: تدريب أكثر من ٣٤ ألف جندي وشرطي في البصرة

البصرة / وكالات

قال الناطق الإعلامي الجديد للقوات المتعددة الجنسية جنوبي العراق، إن القوات المتعددة الجنسية، دربت أكثر من ٣٤ ألف جندي وشرطي في البصرة خلال السنوات الماضية.
وأوضح النقيب فين الدريتش في تصريح صحفي الخميس، أن " فريق القوات المتعددة الجنسية درب أكثر من ٣٠ ألف جندي وشرطي من القوات العراقية خلال الأربع سنوات الماضية، فيما قام بتدريب ٤٠٠٠ آخرين خلال الستة أشهر الماضية."
وأضاف أن"التدريبات المختلفة التي قامت بها القوات المتعددة الجنسية للفرق العراقية، ساهمت في رفع قدرتها، وهي في تطور مطرد بسبب الجهد والعمل الجاد من قبل العراقيين والمدربين في القوات المتعددة."
وتابع النقيب الدريتش "نحن واثقون من أن القوات العراقية أصبحت مع الوقت لديها القابلية لتحمل المسؤولية الأمنية لمحافظة البصرة، إذ ستلقى على عاتقهم مسؤولية الأمن الدائم للمجتمع في البصرة."
وأعلن قائد شرطة البصرة اللواء الركن عبد الجليل خلف، في مؤتمر عقده الثلاثاء، في قيادة شرطة البصرة، عن جاهزية قواته واستعدادها الكامل لاستلام ملف البصرة الأمني. ويتركز وجود مجمل القوات المتعددة الجنسية في هذه القاعدة، بعد خروجها من القصور الرئاسية
وتحتفظ القوات البريطانية بقوة تقدر بنحو (٥٢٥٠) جنديا تعمل في إطار القوات المتعددة الجنسية في العراق وهي تتواجد في محافظة البصرة، بعد أن سحبت بريطانيا (١٦٠٠) جندي آخرين خلال الأشهر الماضية.
وتعد بريطانيا الشريك الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية في احتلال العراق في آذار ٢٠٠٣، وكانت قواتها المشاركة في الحرب على العراق، الثانية من حيث الحجم بعد الولايات المتحدة.

ستة آلاف من أبناء الحويجة يتطوعون لمطاردة المسلحين

كركوك/ وكالات

قالت صحيفة (شيكاغو تربيون) الأمريكية، الخميس الماضي، إن ستة آلاف رجل من أبناء العشائر في قضاء الحويجة بمحافظة كركوك ابرموا حلفا مع الولايات المتحدة، فيما وصفه ضباط أمريكيون في العراق بأنه "خطوة حاسمة" لقطع ما تبقى من الطريق على هرب المتطرفين من معاقلهم السابقة. ووصفت الصحيفة التحالف الجديد، بأنه " أكبر حملة تطوع منذ بدء الحرب"، معتبرة أنه "سيغطي البوابة الأخيرة المتبقية لجماعات (القاعدة) في العراق، الذين يبحثون الآن عن جيوب جديدة في شمال العراق"، حسبما قال مسؤولون في الجيش الأمريكي. وتابعت الصحيفة قولها إن قادة أمريكيين "حاولوا بناء طوق حول المتمردين الفارين من الهجمات الأمريكية التي انطلقت، في وقت مبكر من هذا العام، في محافظة الأنبار.. وبعدها في بغداد والمناطق المحيطة بها".
وترى (شيكاغو تربيون) أن الوضع الجديد من خلال تحالفات العشائر " ارغم المتطرفين على البحث عن مواطء قدم جديدة في المناطق الشمالية، التي كانت موالية لحزب بعث صدام، في وقت حققت فيه القوات الأمريكية انجازات في المناطق المركزية".
وتشير الصحيفة الأمريكية إلى أن "مراسيم انضمام (٦,٠٠٠) مقاتل جديد جرت برئاسة قرابة (١٢) شيخا، امضوا اتفاقا بالنيابة عن رجال العشائر في موقع عسكري أمريكي صغير في وسط شمال العراق".
وتذكر الصحيفة أن هؤلاء المقاتلين "سيتلقون مرتبات قدرها (٢٧٥) دولارا، وهو المرتب الذي يتقاضاه رجل الشرطة العراقي النموذجي، وسيتولون إدارة (٢٠٠) نقطة تفتيش إبتداءً من ٧ كانون الأول، كإضافة إلى مئات النقاط التابعة للقوات العراقية في المنطقة".
وتضيف بأن "حوالي (٧٧,٠٠٠) مقاتل في عموم العراق، غالبيتهم من السنة، قطعوا علاقاتهم بالمتمردين... والتحقوا في صفوف مجموعات الدفاع الذاتي المدعومة من القوات الأمريكية".
وواصلت الصحيفة قولها بأن هذه المجموعات " لعبت دورا أساسيا في إنخفاض مستوى العنف، إذ أن (٦٤٨) مدنيا عراقيا قتلوا أو عثر على جثث بعضهم، في شهر تشرين الثاني الجاري، مقارنة بـ (٢١٥٥) قتيلا في شهر أيار الماضي، في وقت الزخم الذي مثله (٣٠٠٠٠) جندي أمريكي إضافي".
وقالت (شيكاغو تربيون) إن "رؤساء الدوائر في القرى وآخرين من الذين امضوا (اتفاقية الأربعاء) يقولون إن حوالي (٢٠٠)مسلح لجأوا إلى منطقتهم،، مشيرة إلى أن منطقة الحويجة " تتشكل من قرى يسكنها غالبية من العرب، وكانت مراتع تمرد لمدة طويلة".
ونقلت الصحيفة عن الشيخ خلف علي عيسى قوله إن المسلحين الذين وصلوا مؤخرا إلى المنطقة "شنوا حملة قتل وتخويف شرسة ليقيموا لهم معقلا جديدا"، وقال الشيخ " لقد قتلوا (٤٧٦) شخصا من المواطنين، ولن اسمح لهم بمواصلة القتل."
من جهته قال الميجر شين ولسون، قائد اللواء الأول من الفرقة الجبلية العاشرة، إن "منطقة الحويجة ستكون عقبة بوجه المسلحين، بدلا من أن تكون ممرا لهم"، مضيفا بأنها "عيون جديدة نحن بحاجة إليها في هذه المنطقة الحرجة".
وتعتبر الصحيفة الأمريكية أنه "من خلال ايقاع الهزيمة بالمسلحين في منطقة الحويجة، يأمل قادة أمريكيون وعراقيون إبعادهم عن منطقة كركوك المختلطة عرقيا ومركز الحقول النفطية الشمالية".
وفي هذا الصدد، يقول الميجر جنرال مارك هيرالنج، القائد الأعلى للقوات الأمريكية في شمال العراق، إن المسلحين "يريدون المضي شمالا باتجاه كركوك ليوقعوا الخراب فيها، وهذا بالضبط ما نسعى إلى تفاديه."
ويقول أبو سيف الجبوري رئيس بلدية قرية (الملتقى) شمالي كركوك، إن الحويجة "هي البوابة التي تهدد مجتمعات المنطقة كلها، كردية وتركمانية وعربية"، ويضيف متسائلا "هل أحب جيراني في الحويجة؟.. لم يعد هذا السؤال قضية. علي العمل لمساعدتهم، لأن أمنهم يساعدني."